جامعة النيلين
كلية الآداب
رابعة

محاضرات في تاريخ السودان المعاصر / الفصل السابع

اعداد وتقديم : بروفيسور امتياز
سيد احمد علي عثمان العقيد

قسم التاريخ
2026/2025

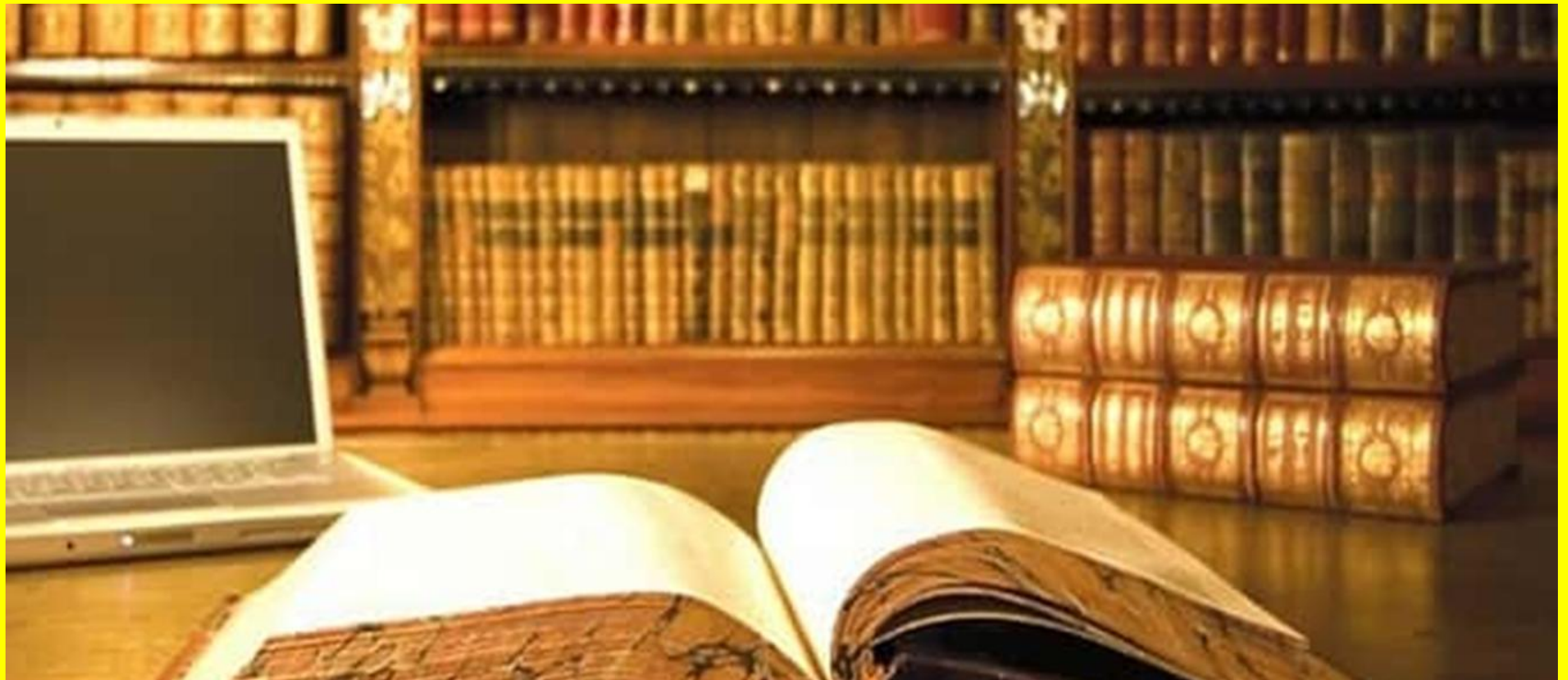

المحاضرة الثالثة تاريخ السودان المعاصر

اليوم الثلاثاء
الموافق 2/9/2025

السنة الرابعة
الفصل السابع

بهذا الفيديو نبدأ محاضرتنا اليوم وطبيبة مصرية ومتخصصة في علم الجينات وبالصوت العالى تفاجئ الحضور وبشجاعة وبجرأة في لجنة الحوار المجتمعي والتي تعقد جلسة لممثلي النوبة لسماع مقترحاتهم حول الدستور الجديد فاذا بها تاخذ فرصة و تقول الحقيقة المجردة وتؤكد على ان الابحاث العلمية في ميدان الاثار تثبت على ان السودان هو اصل الحضارة والحضارات ، والابحاث الجينية والوراثية تثبت على ان السودان هو اصل النوع البشري وان هناك جهات تعمل بمنهجية وبدراية واقتدار وكفاءة على غمط الحقيقة وطمس هذه الحقائق عمداً حددتها ونحن في سبات عميق

للاسف نحن غافلون وغارقون في فنجان قهوة في خلافات بين سياسين وجهويين وطائفيين وعملاء ومرتزقة من اجل المناصب والحكم وحقوقنا التاريخية تطمس وتخفى عنا بمنهجية وترصد

ثانياً: النظام الفيدرالي أو الكونفدرالي

- تكونت السلطنة من تحالف قبلي وإقليمي بين الفونج والعبدلاب وسلاطين محليين، مما أوجد نظامًا إداريًا شبه فيدرالي.
- احتفظت الأقاليم بسلطات محلية في إدارة شؤونها، بينما اعترفت بالسلطة المركزية في سنار.
- هذا التوزيع يُشبه النماذج الفيدرالية المعاصرة من حيث التوازن بين المركز والأطراف. ويستحق الدراسة ويستوجب اعادة قراءة التاريخ

ثالثًا: النظام العدلي المتميز

اعتمدت السلطنة على المذهب المالكي في القضاء، وطبّقت أحكامه بدقة في المحاكم الشرعية واضحى القضاء هيئة مستقلة وبالتالي تكون السلطنة كل الانظمة التي عرفتها اوروبا في تارخها الحديث والمعاصر

- وُجدت محكمة عليا في سنار ومحاكم فرعية في الأقاليم، مما يدل على وجود تدرج قضائي وتنظيم هرمي واضح.
- استقلال القضاة علميًا وإداريًا عزز من نزاهة القضاء وفعاليته.

سلطنة سنار

مقارنة بين سلطنة سنار والنموذج الغربي الحديث

النموذج الغربي الحديث

الفصل بين السلطات

سلطة تنفيذية للسلطان، وقضاء مستقل يُنتدب له العلماء.

النظام الفيدرالي

كونفدرالية قبلية ذات حكم ذاتي للأقاليم تحت مظلة سنار.

استقلال القضاء

قضاء شرعي مستقل عن السلطان، يستند إلى المذهب المالكي

المرجعية القانونية

فقه المذهب المالكي قانون والشريعة دستور مصدر رئيسي للتشريع

التدرج القضائي

محكمة عليا في سنار ومحاكم فرعية في الأقاليم كلها مستقلة.

- الفصل بين السلطات

فصل كامل بين السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، القضائية.

النظام الفيدرالي

نظام دستوري مركزي يُوزع السلطات بين الحكومة الاتحادية والولايات.

استقلال القضاء

قضاء مدني مستقل تمامًا عن السلطة التنفيذية

- المرجعية القانونية

القانون الوضعي والدستور كمصدرين رئيسيين.

التدرج القضائي

محاكم ابتدائية، استئناف، ومحكمة عليا.

- من خلال اعادة قراءة تاريخ سلطنة سنار ومن المقارنة اعلاه يتضح لنا بجلاء تميز نظام الحكم فيها بعدة مميزات .

❑ أولًا: الفصل بين السلطات (بالمفهوم التقليدي)

- كان السلطان يتمتع بسلطة تنفيذية عليا، لكنه فوّض القضاء إلى علماء مستقلين، يُعرفون بـ"قضاة الإسلام"، وكانوا ينظرون في القضايا الشرعية دون تدخل مباشر من السلطان او اي سلطة تنفيذية
- - هذا التفويض يُعد شكلًا من أشكال الفصل بين السلطة التنفيذية والقضائية، قبل ان تعرفه اوروبا خاصة أن القاضي كان يُنتدب من العلماء وليس من رجال البلاط. حتى لا يقع تحت تاثير السلطة التنفيذية وهذا سبق حضاري حينها الغرب من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه لم يكن يحلم بذلك

- ثانيًا: النظام الفيدرالي أو الكونفدرالي

- سلطنة سنار كانت كونفدرالية لقبائل وسلطنات محلية، مثل الفونج والعبدلاب، وكان لكل إقليم نوع من الحكم الذاتي تحت مظلة السلطنة.
- هذا التوزيع للسلطة الإقليمية يُشبه إلى حد كبير النظام الفيدرالي، حيث تحتفظ المناطق بسلطات محلية بينما تعترف بالسلطة المركزية في سنار. وهذا في حد ذاته يعد سبقاً تاريخياً وحضارياً وسياسياً متقدماً على كل الانظمة المعروفة يومها. وفي ميدان اعادة قراءة التاريخ يمكن للمفكرين والساسة السودانيين ان يصلوا الى استلهام نماذج من خلال هذا السياق التاريخي المبهر يخلصون منها الى تبني مشروع حضاري نهضوي للامة

ثالثًا: النظام العدلي المتميز

- - اعتمدت السلطنة على المذهب المالكي في قانون القضاء، والشريعة دستور الدولة وطبّقت أحكامها بدقة في المحاكم الشرعية.
- وُجدت محكمة عليا في سنار ومحاكم صغرى في الأقاليم، مما يدل على وجود تدرج قضائي وتنظيم هرمي واضح. والسطان يحضر الحكم ولكن من وراء ستار وكذا القاضي امعانا في تحقيق العدالة

- القضاة كانوا مستقلين علمياً وعملياً، ويُنتدبون من العلماء، مما عزز من نزاهة القضاء. وتميزت المحاكم باتباع نظام منفرد في التقاضي حيث نلاحظ ان القاضي يجلس في مجلس القضاء خلف حاجز يسمع من ورائه الشكوى و لا يرى المتهم وفي المحكمة العليا ايضا يكون السطان في مجلس مستقل ويسمع الشكوى ولا يرى المتهم حتى لا يؤثر في مجرى الحكم وكلاهما يستمع الى المتهم ويصدر القاضي حكمه ويتشاوران من غير معرفة المدعي او المدعى عليه

خلاصة أكاديمية:

سلطنة سنار لم تكن دولة دستورية بالمعنى الحديث، لكنها طورت نموذجًا إداريًا وقضائيًا متقدمًا، قبل ان يعرف العالم الغربي ذلك ومن خلال اعادة قراءة التاريخ يُمكن اعتباره نواة سودانية مبكرة لمفاهيم:

- الفصل بين السلطات،التي طبقها السودان قبل العالم
- الفيدرالية الإدارية، التي عرفها في فترة مبكرة
- استقلال القضاء.. الذي تفوق فيه على كل الانظمة

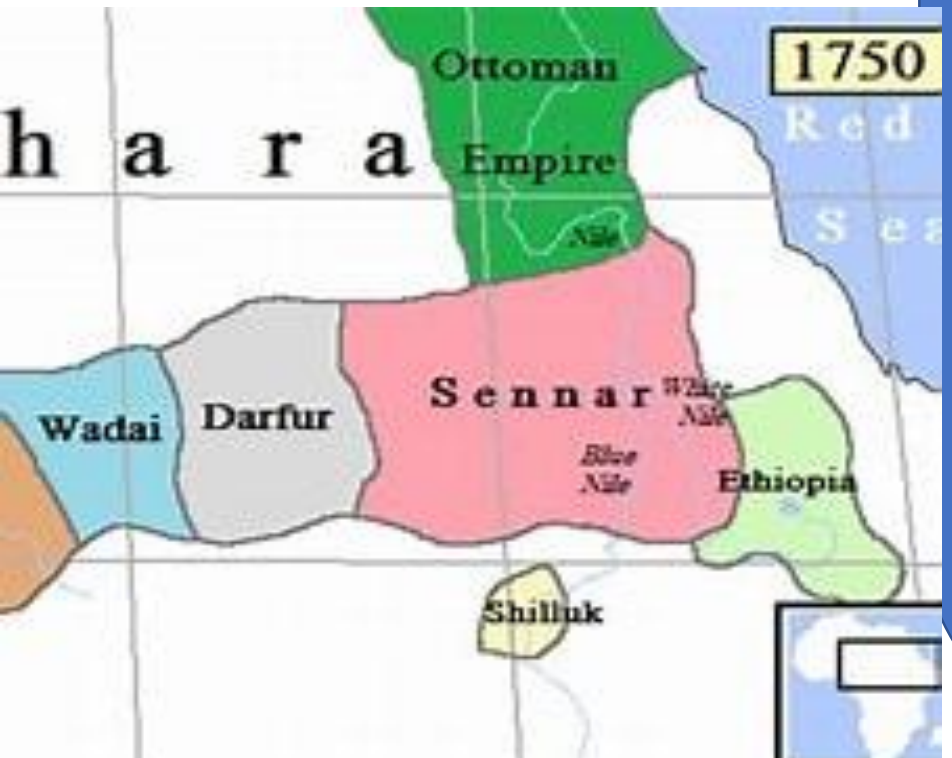

هذا النموذج السناري السوداني الخالص يستحق إعادة قراءته بغيية اعادة الاعتبار للشخصية السودانية الاصيلة المبدعة والمعطاءة وابراز دورها الانساني والحضاري والثقافي في التاريخ البشري . ولا يتأتى وذلك الا من خلال اعادة قراءة تاريخ السودان . ومن خلال الدراسات المقارنة، خاصة في ظل تجاهل كثير من الباحثين الغربيين والسودانيين لهذا الإرث الإفريقي الإسلامي وهذا يقع ضمن مفهوم وفلسفة ومنهج اعادة قراءة التاريخ باعين وبفكر وباقلام وبرؤية واستراتيجية سودانية واعية .

، ويلاحظ ان فكرة الاتحاد الفيدرالي وهي ذات الفكرة التي ظل الجنوبيون يطرحونها منذ مؤتمر جوبا 1947م ، بيد أن قصر النظر لدى القيادات السياسية ذات الأفق الضيق والشغل الاستخباراتي البريطاني الممنهج الذي لم يكن من استراتيجيته ان ينعم السودان بسلام بعد رحيلهم عنه كل ذلك حال دون تحقيق ذلك الأمر في ذلك الوقت ، مما عرض البلاد لهزات كانت في غنى عنها لولم تتدخل الاستخبارات بدهاء مفسدة اي اتجاه لحرية الحركة والتفكير ولو ملكت قيادات الأحزاب التقليدية الوعي الكافي والقراءة الحديثة الصحيحة للخارطة السياسية والثقافية وتعاطت مع مفردات الواقع بايجابية

هذا بالرغم من ان مؤتمر جوبا لم يشارك المشتركون في عمل اجندته ولا يعلمون عنها شيئاً او التحكم في مداولاته او توقع نتائجه فقد كان كله من الالف الى الياء من اعداد السكرتير الانجليزي الاداري وشغل الاستخبارات البريطانية والحاضرون لم يتجاوز قدرهم قدر الكورس في فرقة غنائية . وقد صرح بذلك السكرتير الاداري الذي قام بالتحضير للمؤتمر وكتابة اجندته والتحكم في المداولات اثناء النقاش وهو الذي قام بصياغة نتائج المؤتمر وفق رؤية دولة الاحتلال وليس وفق رغبة المشاركين

مقاطعات السودان الإنجليزي المصري عام 1948

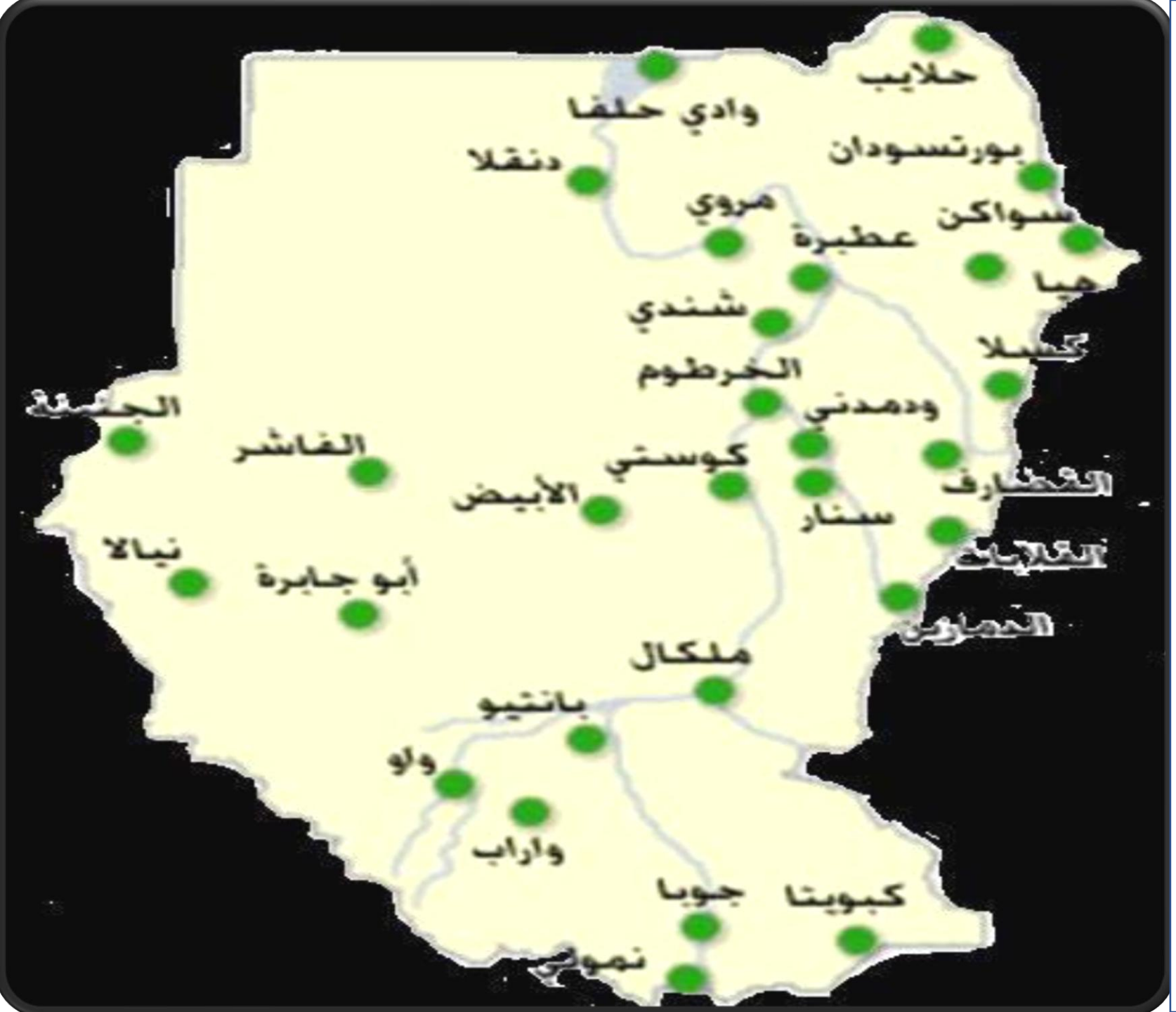

- هذه خريطة السودان الحقيقية بعد الاستقلال والتي كانت تدرس لنا في مقرر الجغرافيا في اطلس العالم القديم وفجأة اختفت هذه الخريطة الاصلية وظهرت الخريطة الاخيرة المزورة والتي تفصل مصر عن السودان بخط مستقيم

- من خلال هاتين الخريطتين المزورتين واللتان تم نشرهما على نطاق واسع وتم اعتمادهما في المناهج الدراسية المنشرة وفي الانترنت بغية احداث غسيل دماغ للاجيال الناشئة وتغييب وعيهم بحقهم في كل من حلايب وشلاتين فهكذا تزور الجغرافيا كما يزور التاريخ لاحظوا في الخريطة اليمني ان الخط هو عباترة عن نقاط في مديرية البحر الاحمر وفي الخريطة على الشمال العكس

الموقع الجغرافي للسودان ودول الجوار

خرائط السودان الاصلية التي تحاول دول الاقليم اخفاءها وطمسها على ذات القدر الذي تحاول به اخفاء تاريخ السودان ففي الجنوب ابيي وفي الجنوب الشرقي الفشقة وفي الشمال شلاتين وحلايب

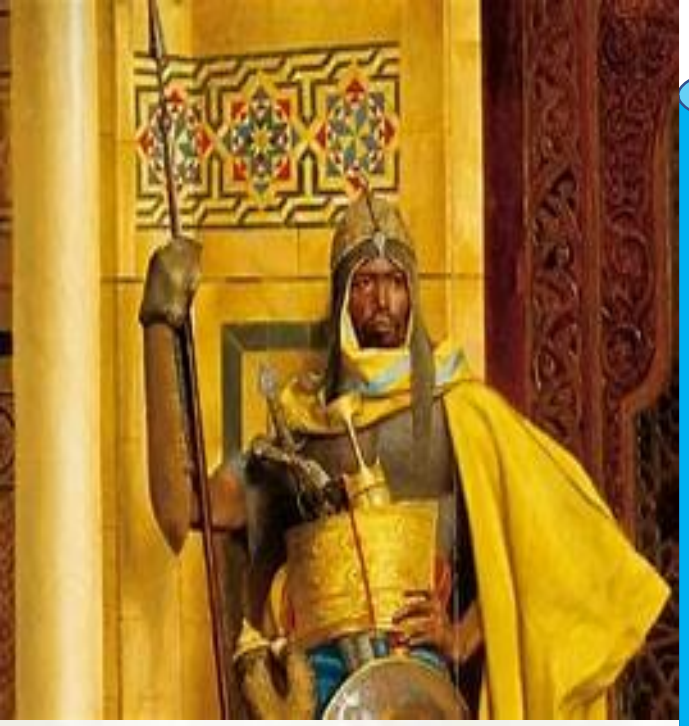

وقد دامت سلطة سنار بفصلها للسلطات وحكمها الفيدرالي واقامتها للعدل بين الرعية مدة سبعة عشر عاماً بعد الثلاثمائة وكان قيامها كما تعلمون في بداية القرن السادس عشر الميلادي 1505م . وهي فترة ليست بالقصيرة بكل المقاييس . وكما ذكرنا في المحاضرة السابقة فقد تشكلت تلك السلطنة نتيجة اتحاد فريد بين العنصر العربي والزنجي ، وقد تمددت هذه السلطنة في جنوب النيل الأزرق وأواسط وشمال السودان وغربه . وكانت لها سلطة على شرق السودان أيضاً .

والمنطقة المفصلية الثالثة هي منطقة جبال النوبة وهي أيضاً منطقة مفصلية وأضحت في السودان المعاصر إحدى المناطق الثلاث المستهدفة بالفرقة والخروج على وحدة البلاد وهي منطقة تقلي ، وقد قامت في هذه المنطقة سلطنة إسلامية لمدة تزيد على القرنين من الزمان، وقد قامت على يد عنصر جعلي من شمال السودان

مما يؤكد على قوة الترابط وانعدام وجود التعويق الداخلي القائم على عنصر التفرقة الأثنية التي يحاول الإحتلال واعوانه منذ أزمان بذرها بين أبناء الوطن الواحد ليجدله موضع قدم استغلالاً لمقدرات البلاد وإمكاناتها المادية والبشرية ونهبها ليحقق أهدافه الإستراتيجية . بمثل ما تحقق له الان نتيجة جهل بتاريخنا وغفلة وعمالة وارتزاق واستقطاب

الحكم العثماني المصري 1821-
1885م الذي اوجده الالباني
محمد على باشا

وقد استمر هذا الوضع إلى بداية القرن التاسع عشر الميلادي هذا فضلاً عن عشرات المشيخات الأخرى و إمارات البجة وظل الوضع مستقراً إلى مجيء الالباني محمد علي باشا الذي اقام حكما عثمانياً مصرياً في السودان ،. ولعل مما يُحمد للحكم العثماني المصري والإدارة العثمانية المصرية للسودان إن هذه البلاد لم يتم توحيدها إدارياً وسياسياً وتنظيمياً إلا بعد قدوم هذه الإدارة ، إذ لا يخفى أن كثيراً من النظم الإدارية وتقسيم البلاد ونظامها القضائي إلى يومنا هذا قد تأثر كثيراً بإدارة الدولة العثمانية المصرية. بالرغم من مساوئها وفساد اداراتها التي اوصلت الشعب الى مرحلة الثورة عليها وخلعها

لوحة لمحمد علي باشا، بريشة السير دايفيد ولكي

وما ينبغي تقريره أن السودان العثماني المصري كان أوسع مدى من السودان البريطاني المصري . ففي فترة السودان المصري كان السودان أكثر امتداداً واتساعاً حيث كان يشمل منطقة البحيرات العظمى وأوغندا تحديداً .

خريطة السودان الاصلية وحدوده مع دول الجوار

المؤامرة الكبرى على السودان مستمرة ! !

هذه خريطة السودان ودول الجوار ومنطقة البحيرات ومن هم المستفيدون من انفصال الجنوب والبقية تأتي الى الان

ولقد نجحت الإدارة العثمانية المصرية في دعم مسار العمل الدعوي والثقافي والإداري والتنظيمي والتنموي في البلاد ، حيث أُنشئت المدارس وإزداد ارتباط السودان بمؤسسات مصر مثل الأزهر الشريف ، كما إزداد نشاط الكنيسة القبطية المصرية في السودان . وهي بصورة أو أخرى لا تخرج عن إطار المسار العربي الاسلامي في البلاد و العمل على نشر اللغة العربية

بيد أن هذا العمل لم يجد الفرصة الكافية لعدة أسباب . ذلك لأن هذا التحرك العثماني المصري لم يكن غائباً عن اللعبة الدولية يومئذٍ . والسودان كما تعلمون كان مصطلحاً غير منضبط في كتب الأقدمين، إذ كان يشمل كل المنطقة الواقعة جنوب الصحراءفي إمتداد هِلامي نحو الجنوب والشرق والغرب. والسودان المعني بهذه الدراسة الان فهو السودان الشرقي. او سودان وادي النيل

ونتيجة تطاول الزمن وبعد المركز عن السودان الواسع الشاسع وفساد الجهاز الاداري نتيجة ضعف الرقابة المركزية وصعوبة المواصلات ونقل الاخبار والازمات المالية وعجز الحكومة المركزية بالايفاء بالتزاماتها المالية ازاء الجنود وجيشها بالسودان لجات الادارات المحلية والجنود الى فرض ضرائب باهظة على الرؤس وعلى الاراضي والاشجار وعوائد الزراعة وعلى المواطن فتم هجر المساكن والمزارع وفي ظل هذه الظروف المتفاقمة انتشر الفساد الاخلاقي فضاق بها الشعب ذرعا واصبحت الظروف مهيا لثورة تفتقد الى راس وقيادة فبرز خلال تلك الفترة محمداحمد بن عبدالله المهدوي الذي قاد ثورة شعبية وطنية خالصة وتمكن بكفاءة ومهنية واقتدار ان تنجح الثورة نجاحا منقطع وسارت باخباره الركبان واختلع جذور الحكم العثماني المصري من البلاد

رسم شائع لمحمد أحمد المهدوي

البلاد وانفردت المهدوية في ظرف بالغ التعقيد بحكم البلاد حكماً وطنياً خالصاً هذا في الوقت كانت اوروبا تشحذ مدياتها وتسل سيوفها وتتاهب للانقضاض على القارة الافريقية لنهب ثرواتها وسرقة خيراتها واستعباد انسانها داخل قارته ، وكان ذلك بعد ان قامت القوى الاوروبية الفاعلة في الساحة الدولية يومئذ بشرعنة تحركها بالتوقيع على اتفاقية مؤتمر برلين نوفمبر 1884 – فبراير 1885م والذي منح الدول الاوروبية المشاركة في ذلك المؤتمر حق احتلال اي جزء من افريقيا بمجرد ان تدخل الدولة المعنية ارضاً افريقية وترفع علمها عليه . ولهذا فلم تنعم الدولة المهدوية بالامن والسلام والتنمية والتعمير والاستقرار طوال فترتها ولم تستطع ان تاخذ انفاسها من حرب الى حرب الى ان تم غزوها واحتلال السودان بواسطة الغزو الانجليزي المصري الذي سمي زوراً بالفتح الانجليزي المصري تجييرا للحقيقة التاريخية وتزويرا للتاريخ

المحاضرة الرابعة